مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

التقاضي عن بعد بين حداثة المفهوم وجدلية التطبيق

الباحثة إيمان مطر زيدان البومهدي
مشاور قانوني مساعد
ماجستير في القانون الدولي العام

الملخص

تمثل آلية التقاضي عن بُعد تطوراً نوعياً في بنية النظام القضائي المعاصر، إذ تعتمد على توظيف تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة في مختلف مراحل سير الدعوى، فهي تتيح للأفراد إمكانية تسجيل الدعاوى إلكترونياً، ومتابعة الإجراءات الإدارية كافة، وتقديم أدلة الإثبات، فضلاً عن حضور المرافعات وتقديم الطعون وتوثيق جميع الخطوات القضائية إلكترونياً، وتتميز هذه المنظومة الرقمية بقدرتها على تجاوز القيود التقليدية للعمل القضائي، من خلال تسريع إنجاز القضايا، وضمان دقة مواعيد الجلسات، وتبسيط الإجراءات، بما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة ويعزز كفاءة الأداء داخل المؤسسة القضائية.

إذ أن الثورة الرقمية لم تقتصر آثارها على الأفراد وحياتهم اليومية، بل امتدت إلى مؤسسات الدولة بمختلف قطاعاتها، وصولاً إلى القطاع القضائي ذاته، وقد أدى هذا التداخل إلى إعادة تشكيل البيئة القضائية، من خلال إدخال أدوات تقنية وأنظمة معلوماتية متطورة، أفرزت أنماطاً وإجراءات قضائية جديدة، تهدف إلى رفع كفاءة الأداء وتحقيق العدالة بوسائل أكثر سرعة وشفافية ودقة، بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي.

وقد تعددت المواقف الفقهية بشأن إندماج آلية التقاضي عن بُعد في المنظومة القضائية، حيث انقسم الفقه بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون لهذه الآلية اعتبروا المحاكم الإلكترونية خطوة متقدمة نحو تطوير مرفق العدالة من خلال تسريع الفصل في الدعاوى، ودقة إدارة الملفات، وتقليل الإجراءات الورقية، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة، أما المعارضون لها، فيرون أن المحاكم التقليدية ما زالت الأنسب للواقع القضائي، خصوصاً في الدول العربية، نظراً لما يواجهه النظام الإلكتروني من تحديات تتعلق بالبنية التحتية وضعف التأهيل البشري، محذرين من أن الاعتماد على التقاضي الرقمي قد يخل باستقرار القضاء وموثوقية أحكامه.

وبعد أن تمحورت إشكالية البحث حول مدى نجاح آلية "التقاضي عن بعد" في الموازنة بين تطوير أدوات العمل القضائي وحماية ضمانات ومبادئ القضاء العادل؟ تبين لنا أن نجاح هذا الأمر يتطلب تحديث التشريعات وتطوير البنية التحتية الإلكترونية بشكل يتلاءم مع طبيعة هذه التقنيات والآليات المستحدثة.

Abstract

The mechanism of remote litigation represents a qualitative evolution in the structure of the modern judicial system, as it relies on the integration of advanced information and communication technologies throughout all stages of legal proceedings. This system enables individuals to file lawsuits electronically, monitor all administrative procedures, submit evidence, attend hearings, lodge appeals, and document all judicial steps through digital means. Such a digital framework has the distinctive capacity to transcend the traditional limitations of judicial work by accelerating case resolution, ensuring the accuracy of hearing schedules, and simplifying procedural requirements, thereby contributing to the realization of prompt justice and enhancing the efficiency of judicial institutions.

ISSN–2536–0027

Indeed, the digital revolution has not been confined to individuals and their daily lives but has extended to state institutions across various sectors, including the judiciary itself. This technological integration has reshaped the judicial environment by introducing advanced technical tools and information systems that have given rise to new procedural models and judicial mechanisms. These innovations aim to improve institutional efficiency, achieve justice through faster, more transparent, and more precise means, and align judicial practices with the demands of the digital age.

From a doctrinal perspective, scholars have expressed divergent views regarding the integration of remote litigation mechanisms into the judicial framework. Proponents view electronic courts as a progressive step toward modernizing the justice system by expediting case resolution, improving file management, reducing paperwork, and broadening access to justice. Conversely, opponents argue that traditional courts remain more suitable for the realities of judicial practice—particularly in Arab states—due to challenges such as insufficient infrastructure and limited technical training. They caution that an overreliance on digital litigation could undermine the stability of judicial processes and the reliability of court decisions.

Ultimately, the central question examined in this research revolves around whether remote litigation can successfully balance the modernization of judicial procedures with the preservation of fundamental guarantees of fair trial and due process. The findings suggest that achieving such a balance requires updating national legislation and enhancing electronic infrastructure in a manner that aligns with the nature of these emerging technologies and procedural mechanisms.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً متسارعاً في شتى مجالات الحياة المعاصرة، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءاً لا يتجزأ من جميع أنشطة الإنسان العملية، ولم تكن المؤسسة القضائية بمنأى عن هذا التحول، إذ انعكست الثورة التكنولوجية الهائلة على طرق سير العمل القضائي وآليات التقاضي، حتى أصبح الاعتماد على الوسائل الرقمية في القضاء أمراً ضرورياً، تفرضه متطلبات العصر الحديث[1].

إذ شهدت السنوات الأخيرة ظهور إنجازات بارزة في البيئة الإلكترونية داخل القطاع القضائي، مثلت ثمرة التطور التقني والإبداع البشري في ميدان العمل القضائي، من أبرز هذه الإنجازات تطوير آلية "التقاضي عن بعد"، التي وصفت بأنها نقلة نوعية في ضوء الثورة العلمية في تكنولوجيا المعلومات، مما أحدث تحولاً جذرياً في آليات ممارسة العدالة وإدارة القضايا القضائية.

وقد أسهم اعتماد الوسائل التكنولوجية في القضاء في توفير الوقت والجهد المبذول في إنجاز الإجراءات القضائية التقليدية، وعزز بشكل مباشر تحقيق العدالة، وهذا الاستخدام ضمن سرعة الفصل في النزاعات، ودقة إدارة القضايا، وحماية الحقوق القانونية للأطراف، كما يعكس التزام النظام القضائي بمبدأ تكافؤ

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

الفرص بين جميع المتقاضين، دون تمييز أو تحيز، مما يرسخ مبادئ العدالة والمساواة كأساس للعمل القضائي في العصر الرقمي[٢].

إذ جسدت آلية "التقاضي عن بعد" نموذجاً حديثاً في النظام القضائي، من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات عبر تهيئة وسائل وأنظمة متطورة تمكّن الأفراد من تسجيل الدعاوى، دفع الرسوم، وحضور الجلسات سواء شخصياً أو عبر وكلائهم، بالإضافة إلى تقديم أدلة الإثبات الرسمية وغير الرسمية، والمرافعة، وتقديم الطعون، وتدوين جميع الإجراءات القضائية، على أن تتم كل هذه العمليات بوسائل رقمية تختلف عن الإجراءات التقليدية، وتحقق سرعة في إنجاز المعاملات، ودقة في مواعيد الجلسات، وتبسيطاً للإجراءات القضائية.

كما يتيح هذا النظام حضور الأطراف إلكترونياً من أي مكان دون الحاجة للتواجد الشخصي في مقر المحكمة، ويعزز أمن المعلومات وحفظها بكفاءة عالية، مع إمكانية الاطلاع على البيانات والمستندات القضائية للأشخاص المخولين بذلك. وبذلك، يوفر التقاضي عن بعد حلولاً عملية لتحسين كفاءة العمل القضائي، وتسريع الفصل في القضايا، وضمان دقة وموثوقية الإجراءات القضائية في بيئة رقمية متكاملة[٣].

لكن حداثة هذه الآلية القضائية المتطورة، أثارت جدل فقهي وقانوني واسع، بين مؤيد لها ومعارض لتبيقها، إذ انقسمت الآراء الفقهية حول التقاضي عن بعد بين مؤيدين يرون أن المحاكم الإلكترونية تعزز سرعة ودقة العدالة وتقليل الإجراءات الورقية، ومعارضين يعتبرون أن المحاكم التقليدية تبقى أكثر ملاءمة للواقع العملي، وأكثر حرصاً على تطبيق مبادئ العدالة، فضلاً عن وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون تطبيق التقاضي عن بعد بشكل قانوني سليم.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث من حداثة موضوعه، على اعتبار أن إدخال التكنولوجيا في العمل القضائي لايزال موضوع حديث النشأة نسبياً، ولذلك فإن أهمية البحث تتجسد فيبيان ماهية نظام "التقاضي عن بعد" وتحديد مفهومه بدقة، واستعراض خصائصه ومميزاته، وتحليل الآراء التي أديت تطبيقه، ومقارنتها مع الآراؤ المعارضة لذلك، وبيان أي منها الأرجح والأكثر واقعية، الأمر الذي يؤدي إلى فهم هذه العناصر وتحديد مدى انسجام التقاضي عن بعد مع المبادئ القانونية، وبيان حقيقة دوره في تحقيق خدمة العدالة.

- **إشكالية البحث:**

إن الأثر الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا في الحياة البشرية، جعل من دخول هذه التقنيات إلى العمل القضائي أمراً بالغ الأهمية، على اعتبار أن هذه التقنيات تسهم في تسريع إجراءات التقاضي، وتخفيض الجهد والوقت والمال، بما يعزز تحقيق العدالة المنشودة، لكن رغم هذه المميزات، لا تزال آلية "التقاضي عن بعد" محل جدل قانوني وفقهي، حول مفهومها ومميزاتها وقدرتها الفعلية على المحافظة على ضمانات التقاضي، ومن هنا يمكن التعبير عن إشكالية البحث بالتساؤل الآتي: **ما مدى نجاح آلية "التقاضي عن بعد" في الموازنة بين تطوير أدوات العمل القضائي وحماية ضمانات ومبادئ القضاء العادل؟**

- **هيكلية البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن أجل التوسع في دراسة موضوع البحث، سنقسم هذا البحث إلى مطلبين، وكل مطلب إلى فرعين، حيث سندرس في المطلب الأول مفهوم آلية "التقاضي عن بعد"، بينما في المطلب الثاني نتناول دراسة الجدل الفقهي والقانوني حول إمكانية تطبيق "التقاضي عن بعد".

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

المطلب الأول

مفهوم آلية التقاضي عن بعد

إن تطور النظام القضائي وآلياته، كان نتيجة طبيعة لدخول التكنولوجيا إلى قطاعات الحياة كافة، إذ لم يقتصر تأثير الثورة التكنولوجية المعاصرة على حياة الأفراد فحسب، بل دخلت التكنولوجيا إلى الأعمال الحكومية الرسمية، وأثرت في الوظائف الإدارية والإقتصادية والتجارية للدول، بل تجاوزت ذلك إلى الوظائف القضائية، من خلال خلق أنماط وآليات وإجراءات قضائية مستحدثة، تمثلت في ظهور ما يسمى "التقاضي عن بعد" أو "التقاضي الإلكتروني"[٤].

بناءً على ما سبق، ومن أجل التوسع في تعريف آلية التقاضي عن بعد وبيان خضائصها وميزاتها، سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعيين، نتناول في الفرع الأول تعريف "التقاضي عن بعد"، بينما في الفرع الثاني ندرس خصائص آلية "التقاضي عن بعد" وميزاتها.

الفرع الأول

تعريف "التقاضي عن بعد"

يُستعمل مصطلح القضاء للإشارة إلى الهيئة الرسمية التي تنشأها الدولة بغرض تحقيق العدالة، من خلال الفصل في النزاعات بين الأفراد أو الجهات المختلفة، ومحاسبة المجرمين، وضمان عودة الحقوق إلى أصحابها، وبالتالي يُفهم القضاء في معناه الأوسع، على أنه تجسيد للسلطة القضائية بوصفها إحدى ركائز الدولة التي تُعنى بتطبيق القانون وإرساء مبدأ سيادة العدالة[٥].

أما التقاضي، فهو حق مصون ومكفول بموجب أحكام الدستور[٦]، يقصد به حق كل الفرد في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة، وذلك لعرض عرض ادعائه وطلب الفصل فيه وفقاً للقانون، ويُمارس هذا الحق من خلال محاكم تتوزع بحسب الاختصاص النوعي والمكاني، وتشكل جزءاً من منظومة العدالة في الدولة، ويقوم القضاة ضمن هذه المحاكم بمهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها استناداً إلى القواعد الشكلية والموضوعية التي يحددها القانون، بما يضمن تحقيق العدالة وصون الحقوق وحماية المراكز القانونية للأفراد[٧].

وبالتالي نلاحظ أن اللجوء إلى القضاء، يمثل حق دستوري وقانوني ثابت للأفراد، وإجراءات التقاضي وسلطة القضاء وسيلة الدولة لإقامة العدل بين مواطنيها، أما المحاكم فهي أماكن عقد هذه العملية.

لكن ظهور التقنيات الحديثة في العصر التكنولوجي الذي نعيشه، بدأ بتغيير آليات وأدوات القضاء، من خلال إدخال التكنولوجيا في الإجراءات والمعاملات القضائية، بل وصل الأمر إلى إحداث محاكم تعتمد على التقنيات التكنولوجية في جلساتها ومراحلها كافة، أطلق على هذه المحاكم، المحاكم الإلكترونية أو آلية **"التقاضي عن بعد"**، وبالتالي ارتبط هذ المفهوم ارتباطاً وثيقاً بظهور وسائل التطور التكنولوجي وانتشار شبكة الانترنت توسع نطاقها.

وقد تعددت التعريفات التي تناولت آلية **"التقاضي عن بعد"** من أبرزها أنها "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً، عن طريق قيام الأطراف المعنية بإرسال وثائقهم ومذكراتهم القانونية إلى المحكمة عبر وسائل الاتصال الرقمية، وبشكل خاص من خلال البريد الإلكتروني الرسمي، وبعد استلام هذه المستندات، يقوم الموظف المختص في المحكمة بفحصها والتحقق من استيفائها للشروط القانونية والإجرائية المقررة، وبناءً على ذلك، يُصدر قرار إداري بقبول المستندات أو رفضها وفقاً للمعايير المعتمدة، ثم يتم إشعار المتقاضي إلكترونياً بنتيجة الفحص والإجراء المتخذ بشأنها، بما يعزز من كفاءة الإجراءات القضائية وسرعة تداول القضايا ضمن منظومة العدالة الرقمية"[٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

لكن نلاحظ أن هذا التعريف قاصراً وغير شامل، إذ اقتصر في مضمونه على الجانب الإجرائي المتعلق بإرسال أو تقديم المستندات إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، متجاهلاً بذلك الطبيعة المتكاملة للتقاضي الإلكتروني التي تمتد لتشمل كافة مراحل وإجراءات الدعوى القضائية التي تُدار عن بُعد، مثل تسجيل الدعاوى إلكترونياً، وتبادل المذكرات، وحضور الجلسات عبر الوسائط الرقمية، وبالتالي فإن هذا التعريف لا يُعبِّر بدقة عن المفهوم الشامل للتقاضي عن بعد بوصفه منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحقيق العدالة من خلال توظيف التكنولوجيا في العملية القضائية.

كما عرف **"التقاضي عن بعد"** بأنه "سلطة لهيئة قضائية متخصصة تتألف من مجموعة من القضاة، تُناط بهم مهمة النظر في الدعاوى وإدارة الإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية حديثة، وتعمل هذه الهيئة في إطار منظومة قضائية رقمية متكاملة من حيث البنية والوسائل التقنية، تعتمد على تكنولوجيا شبكة الإنترنت وبرامج إدارة الملفات الإلكترونية، بما يتيح تقديم الدعاوى، وتبادل المذكرات، وعقد الجلسات، والفصل في القضايا، وتنفيذ الأحكام بصورة رقمية متكاملة"[٩].

نلاحظ أن هذا التعريف جاء واضحاً وشاملاً، وأشار إلى إمكانية قيام الإجراءات القضائية كافة بشكل الكتروني، بما فيها تنفيذ الأحكام، والمقصود هنا تنفيذ الأحكام القابلة للتطبيق وفق هذه الآليات الإلكترونية، ولاسيما تلك التي تنطوي على دفع غرامات أو تسديد رسوم أو نفقات مالية.

كذلك عرف نظام **"التقاضي عن بعد"** بأنه: "منظومة قضائية رقمية حديثة تقوم على توظيف التقنيات المعلوماتية والاتصال الإلكتروني في إدارة العملية القضائية بكامل مراحلها، فهو يتيح للمتقاضين تسجيل دعاواهم إلكترونياً، وتقديم ما لديهم من أدلة ووثائق، والمشاركة في جلسات المحاكمة عن بُعد، باستخدام أجهزة الحاسوب أو الوسائط الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت، كما يُمكّن هذا النظام من إصدار الأحكام وتنفيذها إلكترونياً عبر قنوات رسمية آمنة مثل البريد الإلكتروني والمنصات القضائية الرقمية، بما يضمن سرعة الفصل في المنازعات، وتقليل الإجراءات الورقية، وتعزيز كفاءة العدالة القضائية في بيئة رقمية متكاملة"[١٠].

وقد عرّف عدد من الفقهاء آلية **"التقاضي عن بعد"** أو ما يعرف بـ "المحكمة الإلكترونية" بأنها حيّز تقني ومعلوماتي مزدوج، يجمع بين الفضاء الافتراضي المتمثل في شبكة الإنترنت والموقع المادي للمحكمة، ويُتيح هذا النظام برمجة الدعوى الإلكترونية وإدارتها ضمن بيئة رقمية متكاملة، بحيث يتم الظهور المكاني الإلكتروني للوحدات القضائية والإدارية التي يتولى من خلالها مجموعة من القضاة مباشرة إجراءات التقاضي والفصل في الدعاوى استناداً إلى تشريعات تُجيز التعامل الرقمي في الإجراءات القضائية، كما يعتمد هذا النموذج على آليات تقنية متطورة لتوثيق وتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ ملفات القضايا وتداولها إلكترونياً، بما يضمن السرعة، والدقة، والشفافية في سير العدالة ضمن إطار قضائي رقمي حديث[١١].

وعليه، فإن فكرة التقاضي عن بُعد تقوم على إنشاء منظومة رقمية موحدة تربط جميع المحاكم القضائية ضمن دائرة إلكترونية متكاملة، تتيح إدارة العمل القضائي عبر الوسائط التقنية الحديثة. ويتطلب تحقيق هذه الفكرة البدء بحوسبة أعمال كل محكمة على حدة، ثم ربطها بباقي المحاكم من خلال شبكة إلكترونية موحدة تمكّنها من تبادل البيانات والمعلومات والوثائق بصورة آنية وآمنة، وبموجب هذا النظام، تحل قواعد البيانات الإلكترونية محل الوثائق والملفات الورقية التقليدية، مما يتيح الوصول السريع إلى المعلومات، واسترجاعها بسهولة، وتحقيق التكامل في تداولها بين مختلف الجهات القضائية، وهو ما يُسهم في رفع كفاءة الأداء وتسريع إجراءات التقاضي ضمن بيئة عدلية رقمية شاملة [١٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

نستنتج مما تقدم، ونتيجة دراسة مختلف التعريفات التي تناولت آلية التقاضي عن بعد، يمكننا وضع تعريف شخصي لهذه الآلية بأنها مجموعة من التقنيات والأدوات الرقمية تسمح للمحكمة المتخصصة في النظر والفصل في الدعاوى إلكترونياً، عبر شبكة الإنترنت باستخدام أنظمة إلكترونية متكاملة وآليات تقنية متقدمة، وذلك بهدف تسريع عمليات التقاضي وضمان كفاءتها وفاعليتها، وتسهيل الإجراءات على الأطراف المتخاصمة.

الفرع الثاني

خصائص آلية "التقاضي عن بعد" وميزاتها

يتميّز **"التقاضي عن بعد"** بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميزه عن طرق التقاضي التقليدية، مما يجعله متوافقاً مع التطور التكنولوجي السريع في ظل الثورة المعلوماتية الحديثة، والتي أحدثت تحولات نوعية في مختلف مجالات الحياة اليومية والمهنية. وترتبط هذه الخصائص مباشرة بمجموعة من المميزات العملية والقانونية، مثل تسريع الإجراءات، وتحسين دقة وسهولة الوصول إلى المعلومات، وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، وتوفير بيئة قضائية أكثر شفافية وكفاءة للأطراف والقضاة على حد سواء[١٣].

أولاً: خصائص آلية التقاضي عن بعد.

تتميز آلية التقاضي عن بعد بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

١ – استخدام الوثائق الالكترونية بدلاً من الورقية[١٤].

تمتاز آلية التقاضي عن بعد بقدرتها على استبدال الوثائق والأوراق التقليدية بالوثائق الإلكترونية، بحيث تصبح الرسائل والمستندات الرقمية سنداً قانونياً معتمداً يمكن للأطراف الرجوع إليه في حالة نشوء النزاعات.

لكن بالرغم من أن اعتماد الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية يعزز أمان وموثوقية الإثبات القانوني، لكنه يثير في الوقت نفسه مسألة معايير وشروط صحة حجية أدلة الإثبات الإلكترونية وأثرها على سير عملية "التقاضي عن بعد" ويجعلها من التحديات القانونية والقضائية التي تتطلب تنظيماً دقيقاً.

كذلك تسهم هذه الآلية القضائية المستحدثة في الحد من تراكم الملفات الورقية التي غالباً ما تملأ غرف المحاكم، إذ أنها تقلل حجم تداولها وتخزينها إلى أدنى مستوى، مع تفادي التخزين العشوائي الذي قد يؤدي إلى ضياع أو فقدان ملفات الدعوى، وعلى العكس من ذلك نجد أن المستندات الإلكترونية من السهل الوصول إليها والاطلاع عليها بسرعة وكفاءة أكبر مما هو ممكن في النظام الورقي التقليدي، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة العمل القضائي.

٢ـ إمكانية استلام وتسليم المستندات والعرائض بشكل إلكتروني.

يقصد بذلك تسليم أو استلام الوثائق إلكترونياً، من خلال استقبال أو إرسال العرائض أو المستندات أو البيانات عبر شبكة الإنترنت، ويُعرف هذا الإجراء في المجال القانوني باسم التسليم المعنوي، باعتباره نمطاً من أنماط تبادل المستندات والملفات إلكترونياً، دون الحاجة إلى التعامل المادي أو اللجوء إلى الوسائل التقليدية خارج الفضاء الرقمي، ويُعد هذا الأسلوب من أبرز مظاهر التطور التقني في مجال التقاضي الإلكتروني، إذ يُسهم في تسريع تداول المستندات وضمان وصولها الآمن والمباشر إلى الجهات القضائية والأطراف المعنية[١٥].

لذلك يتضح لنا أن الوسائل الإلكترونية الحديثة، مثل البريد الإلكتروني والفاكس، والتلكس، وشبكة الإنترنت قد أصبحت تؤدي دوراً قانونياً مهماً في تطبيق إجراءات التقاضي عن بُعد، إذ تُسهم في دعم عمل القضاء وتسهيل أدائه من خلال استخدامها كوسائل مساعدة في تجميع البيانات، وتخزينها، وحفظها، فضلاً عن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

قيامها بدور فعّال في عمليات الإعلان والإخطار القضائي، وكذلك في تبادل الوثائق والمستندات بين الخصوم أو وكلائهم القانونيين، ويمثل هذا التطور نقلة نوعية في العمل القضائي، حيث يُعزز من كفاءة التواصل وسرعة الإجراءات، ويُسهم في بناء منظومة عدلية رقمية متكاملة.

٣- الاعتماد على الوسيط الالكتروني.

إن الاعتماد على الوسائط الإلكترونية يعد من أبرز الخصائص المميزة للتقاضي عن بعد، إذ يتم من خلال شبكات الاتصالات الرقمية التي تُتيح إدارة الدعوى ومتابعتها إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف.

وعلى الرغم من هذا التحول التقني، فإن نظام التقاضي الإلكتروني لا يختلف في جوهره أو في أطرافه عن نظام التقاضي التقليدي، إذ يظل الهدف واحداً وهو تحقيق العدالة والفصل في المنازعات، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في أسلوب التنفيذ، حيث تُستبدل الوسائل الورقية التقليدية بوسائل إلكترونية متقدمة.

وقد أدّى انتشار هذه الوسائل إلى انحسار الكتابة التقليدية المعتمدة على الدعائم الورقية، لتحل محلها الكتابة الإلكترونية القائمة على الدعائم الرقمية، التي أصبحت اليوم السند القانوني الرئيس في المراسلات والإثبات والإجراءات القضائية.

ويُعتبر الوسيط الإلكتروني بين أطراف الدعوى هو جهاز الحاسوب أو أي جهاز الكتروني آخر يوفر خدمات الاتصال المرئي عن طريق شبكة الانترنت، وعبر هذا الوسيط التقني يتم التعبير عن الإرادة القانونية إلكترونياً، سواء في تقديم الطلبات، أو تبادل المستندات، أو إجراء المرافعات، كما يمكن أن يساهم هذا الوسيط في دعم عمل القضاء وتسريع إجراءاته، بل وقد يحل محله في بعض المنازعات ذات الطابع المالي أو المحاسبي البحت، مثل القضايا المصرفية، أو الضرائب، أو النفقات، أو الإرث، أو الوصايا، أو شؤون الأوقاف والجمارك، حيث تُمكّن الأنظمة الرقمية من إجراء المعالجات الحسابية والفصل الفني بدقة عالية وسرعة تنفيذية تفوق النظم التقليدية [١٦].

٤- السرعة في إجراءات التقاضي.

وهذا ما توفره عملية إرسال واستلام المستندات إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت، دون الحاجة إلى انتقال أطراف الدعوى أو ممثليهم إلى مقر المحكمة، ويُسهم هذا الأسلوب في اختصار الوقت وتوفير الجهد وتقليل النفقات المرتبطة بالإجراءات التقليدية، كما يؤدي الاستغناء عن الحضور المادي للأطراف إلى الحد من الازدحام داخل المحاكم، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة سير العمل القضائي ورفع جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين[١٧].

وبالتالي نلاحظ أن هذا التطور التقني، يمثل إحدى أبرز المؤشرات على التحول نحو العدالة الرقمية الحديثة التي تجمع بين الفاعلية الإجرائية وسرعة حسم النزاعات وسهولة الوصول إلى العدالة.

٥- إمكانية دفع رسوم ومصاريف الدعوى إلكترونياً.

في ظل التطور التقني الواسع الذي شمل مختلف جوانب الحياة المعاصرة، شهدت عمليات الإيداع والسحب المالي تحولاً جذرياً تمثل في ظهور وسائل الدفع الإلكترونية التي أصبحت بديلاً عملياً وآمناً عن النقود التقليدية، وانعكس هذا التطور بطبيعة الحال على إجراءات التقاضي عن بعد، إذ أسهم في تبسيط المعاملات المالية المرتبطة بالدعوى القضائية، مثل سداد الرسوم القضائية، أو الإيداعات القانونية، أو تنفيذ الأحكام ذات الطابع المالي، ونتيجة لذلك، فإن تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني ضمن منظومة التقاضي عن بعد يُسهم بشكل مباشر في رفع المعاناة عن أطراف الدعوى، من خلال توفير الوقت والجهد، وتقليل الإجراءات الورقية، وتيسير الوصول إلى العدالة بطريقة أكثر مرونة وفعالية[١٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

ثانياً: ميزات التقاضي عن بعد.

لقد أسهم نظام **"التقاضي عن بعد"** في إحداث نقلة نوعية في مجال العدالة، إذ جمع بين القيم القانونية التقليدية والتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، مما أتاح للأفراد والمؤسسات ممارسة حقهم في التقاضي بسهولة ويسر، وفي أي وقت ومن أي مكان، بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي وسرعة التعامل فيه[١٩].

إذ أسهمت هذه الآلية في زيادة إنتاجية المحاكم من خلال تحسين توزيع القضاة بحسب التخصص وعدد القضايا، الأمر الذي أسهم في تقليص مدة التقاضي ورفع كفاءة الأداء القضائي. كما أدى إلى تخفيض النفقات المرتبطة بإجراءات التقاضي من خلال الاستغناء التدريجي عن التعامل الورقي وتقليل التنقل والسفر إلى المحاكم، مما جعل العملية القضائية أكثر مرونة واقتصادية.

وقد انعكس تطبيق هذا النظام على تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين الأجانب بالقضاء الوطني، بفضل ما يتيحه من شفافية في الإجراءات واعتماد أساليب عمل حديثة تقوم على العلانية وسرعة الفصل في القضايا. إلى جانب ذلك، ساهم في رفع كفاءة الأجهزة الرقابية القضائية عبر تمكينها من متابعة سير الدعاوى لحظياً وإعداد تقارير دقيقة ودورية حول الأداء القضائي والإداري.

أما على مستوى البنية المعلوماتية، فقد ضمن النظام حماية أمن المعلومات وتنظيم تداولها وفق ضوابط دقيقة تحدد صلاحيات الوصول والاستخدام، مما وفر بيئة آمنة للتعاملات الإلكترونية القضائية، كما أتاح إمكانية البحث السريع عن البيانات وتحليلها وإصدار إحصاءات وتقارير شاملة تُرفع إلى مستويات القيادة العليا، الأمر الذي يُمكّن من تقييم الأداء واقتراح تعديلات تشريعية مستندة إلى تحليل واقعي للبيانات[٢٠].

كذلك وفّر النظام توافر المعلومات بصورة مستمرة، مما ساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات الإدارية والتنظيمية بكفاءة، وتوزيع الأعمال بين القضاة والموظفين وفقاً لحجم ونوع القضايا، فضلاً عن تحسين آليات التفتيش والتقييم. ومن جهة أخرى، مكّن المتقاضين من الاطلاع على مجريات الدعاوى إلكترونياً عبر الإخطارات والتبليغات الرقمية، ما أتاح لهم متابعة قضاياهم في الوقت الحقيقي ومن أي مكان.

نستنتج مما سبق آلية "التقاضي عن بعد" أن تحدث تحولاً نوعياً في بنية العمل القضائي، إذ تساهم في التخفيف من الازدحام الذي كانت تشهده أروقة المحاكم التقليدية من خلال تمكين المتقاضين من متابعة قضاياهم إلكترونياً دون الحاجة للحضور إلى مبنى المحكمة، كما أدى هذا النظام إلى تحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة للجمهور، حيث باتت الإجراءات تُنجز بسرعة ودقة أعلى، بما يعكس ارتقاءً في كفاءة الأداء وعدالة الخدمة.

ومن ناحية أخرى، أسهم اعتماد التقاضي عن بعد في تقليل المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية، بعد أن أصبحت المستندات تحفظ في نظم إلكترونية مؤمنة تتيح سهولة الوصول إليها عند الحاجة، وقد انعكس ذلك إيجاباً على فاعلية دورة العمل داخل المحاكم، إذ بات من الممكن ربط بيانات القضايا وتبادل المعلومات بين الدوائر القضائية المختلفة بصورة فورية ومنظمة.

ويستند هذا التطور إلى مجموعة من التطبيقات الإلكترونية وقواعد البيانات المتكاملة التي تم تصميمها لخدمة المحاكم، بحيث تُسهم في تيسير الإجراءات، وضمان الشفافية، وتحقيق العدالة بكفاءة أعلى في إطار بيئة رقمية حديثة تجمع بين السرعة في الإنجاز والدقة في الأداء.

المطلب الثاني

الجدل الفقهي والقانوني حول إمكانية تطبيق التقاضي عن بعد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

تباينت الآراء الفقهية حول إدخال آلية التقاضي عن بعد ضمن المجال القضائي، حيث انقسم الفقهاء بين مؤيد ومعارض لهذا التحول، فقد رأى المؤيدون أن إنشاء المحاكم الإلكترونية بدلاً أو إلى جانب المحاكم التقليدية، يشكل تقدماً مهماً في تطوير مرفق العدالة، لما توفره من سرعة في إنجاز الدعاوى، ودقة في إدارة الملفات، وتقليل الإجراءات الورقية، وتحسين الوصول إلى العدالة لجميع الأطراف[٢١].

في المقابل، يؤكد المعارضون أن المحكمة التقليدية تظل أكثر ملاءمة للواقع العملي لمرفق العدالة، لا سيما في السياق العربي، حيث يواجه تطبيق النظام الإلكتروني تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، ومدى تأهيل الكوادر البشرية، ومدى مواءمة الثقافة القضائية المحلية مع التحول الرقمي، ورغم المزايا العديدة التي تقدمها المحاكم الإلكترونية، يرى هؤلاء أن الاعتماد الكامل على المنظومة الرقمية دون الاحتفاظ بالهيكل التقليدي قد يؤدي إلى فجوة بين النظرية والتطبيق العملي، ويؤثر على استقرار العملية القضائية وموثوقية الفصل في النزاعات[٢٢].

بناءً على ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتناول في الفرع الأول الاتجاه الفقهي المؤيد لتطبيق آلية التقاضي عن بعد، بينما في الفرع الثاني فسنقوم بتسليط الضوء على الاتجاه الفقهي المعارض لتطبيق آلية التقاضي عن بعد.

الفرع الأول

الاتجاه الفقهي المؤيد لتطبيق آلية التقاضي عن بعد

في ضوء التطور التقني المتسارع في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ظهر اتجاه فقهي قانوني أكد أنه بات من الضروري أن تواكب الأجهزة القضائية هذا التحول الرقمي عبر تحديث آليات عملها والاستفادة من الإمكانات التي توفرها هذه التقنيات الحديثة في سبيل رفع كفاءة الأداء القضائي وتحسين جودة الخدمات العدلية في سبيل رفع جودة وفعالية العمل القضائي، وقد استندوا في ذلك إلى:

١- تطوير العمل القضائي:

يُعد التقاضي عن بعد نقلة نوعية في العمل القضائي، إذ يتيح تسريع الإجراءات القضائية، وتسهيل وصول الأطراف إلى العدالة من أي مكان، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتقاضي التقليدي، كما يعزز كفاءة توزيع القضايا على القضاة، ويرفع مستوى الشفافية والمصداقية عبر التوثيق الرقمي والإخطارات الإلكترونية والتوقيع الرقمي، إضافة إلى ذلك، يوفر النظام أدوات فعالة للرقابة والمتابعة وتحليل البيانات، ويضمن أمن المعلومات وسهولة الوصول إليها، فضلاً عن تقليل الازدحام داخل مقرات المحاكم، وذلك بفضل قدرة الأطراف على متابعة القضايا والمشاركة في الجلسات عن بُعد دون الحاجة للتواجد المادي، وهو ما يسهم أيضاً في خفض حدة المشاحنات والخلافات بين الخصوم، ويخلق بيئة قضائية أكثر هدوءاً وانضباطاً، مما يجعل العدالة أكثر سرعة ومرونة وفاعلية في بيئة رقمية متكاملة[٢٣].

٢- ضمان عدم التمييز بين المتقاضين:

منذ القدم ارتبطت فكرة العدالة برمز المرأة المعصوبة العينين حاملة الميزان والسيف، إذ يمثل العين المغطاة الحيادية المطلقة في الحكم، والميزان دقة الموازنة بين الحقوق والواجبات، والسيف قوة النفاذ والقدرة على فرض القانون، وتوضع هذه الرمزية داخل قاعات المحاكم في مختلف دول العالم لتذكير العاملين في الجهاز القضائي بأهمية تحقيق العدالة دون تمييز بين متقاض وآخر، وبضرورة مراعاة حياد القضاء ونزاهته في جميع مراحل الفصل في المنازعات.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

وفي هذا السياق، يمكن القول إن آلية التقاضي عن بعد تعد امتداداً حديثاً لهذا المفهوم الرمزي، إذ تقوم بتطبيق مبدأ العدالة بطريقة إيجابية ومطلقة من خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية لضمان شفافية الإجراءات وسرعة الفصل، وتكافؤ الفرص بين الأطراف، وعدم التمييز في الوصول إلى القضاء، فالتكنولوجيا هنا لا تلغي الحياد القضائي، بل تعززه من خلال توحيد آليات التقاضي وتوفير بيئة قضائية متساوية لجميع المتقاضين، بما يعكس روح الرمز التاريخي للعدالة في العصر الرقمي[٢٤].

٣- ضمان حضور جلسات المحاكمة:

تسهم آلية التقاضي عن بعد في منع التأخير المتعمد في حضور الجلسات القضائية، إذ تقطع الطريق أمام المماطلين الذين يسعون لإطالة أمد التقاضي عن طريق افتعال الأعذار، مما يعزز الانضباط القضائي ويضمن انتظام سير الدعاوى[٢٥].

٤- الحفاظ على جهد ووقت المحامين والموظفين العدليين:

إن جزء كبير من وقت المحامين والموظفين يهدر في المراجعات الإدارية التقليدية، مما يقلل من كفاءتهم ويحد من قدرتهم على التركيز على الجوانب المهنية الجوهرية للدعاوى، ومع تطبيق فكرة التقاضي عن بعد، يصبح بإمكان المحامي والموظف العدلي الوصول إلى ملفات الدعوى من مكتبه أو أي مكان مجهز بالاتصال الرقمي، والاطلاع عليها بشكل كامل، ودراستها، ومتابعة سير الإجراءات إلكترونياً، هذا التحول يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الأداء المهني للمحامين والموظفين، وتحسين جودة التحضير للمرافعات، وتسريع عملية اتخاذ القرارات القانونية، وتعزيز القدرة على تقديم خدمات قانونية أكثر فعالية ودقة لأطراف الدعوى[٢٦].

٥- ضمان صحة توثيق إجراءات الدعوى:

تتيح الآلية الإلكترونية في "التقاضي عن بعد" توثيق جميع الدعاوى والدفوع والمذكرات القانونية بدقة كاملة وبدون أي تدخل من القاضي أو كاتب المحكمة في صياغتها أو تعديلها أو اختزالها، مما يضمن صحة المعلومات القانونية المسجلة ويسهم في تكوين تصور دقيق للدعوى، ويُسرّع بالتالي من صدور الأحكام القضائية بطريقة عادلة وسريعة.

كما تساهم هذه الآلية في منع ادعاءات الأطراف بتحريف كلامهم أو التلاعب بمضمون مذكراتهم، سواء بالزيادة أو النقصان، خصوصاً في الحالات التي قد يعتقد فيها الخصوم أن الحكم لن يكون في صالحهم، وهو ما يعزز النزاهة والشفافية في الإجراءات القضائية ويضمن حماية حقوق الأطراف جميعاً[٢٧].

٦- التأثير الإيجابي في عمل القضاة:

تُعد آلية عمل التقاضي عن بعد من أبرز مظاهر التطور في العمل القضائي المعاصر، إذ تسهم في ترشيد جهد القاضي وتنظيم وقته بشكل أكثر كفاءة، ففي النظام التقليدي، يُستهلك جزء كبير من وقت القاضي في توضيح الطلبات والإجراءات للخصوم وممثليهم داخل قاعة المحكمة، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى إطالة أمد الجلسات وتأخير الفصل في القضايا، أما في ظل منظمة التقاضي عن بعد، فإن الدعوى تُقدَّم وتُدار عبر البريد الإلكتروني أو من خلال المنصات القضائية الرقمية، حيث تُتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم بإشراف قضائي مباشر ومنتظم، مما يتيح للقاضي الاطلاع المسبق على تفاصيل القضية وتحليلها بعمق قبل انعقاد الجلسة، ويؤدي ذلك إلى رفع كفاءته المهنية، ودقة أحكامه، وسرعة الفصل في النزاعات دون الإخلال بضمانات التقاضي العادل[٢٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق هذا النظام يسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية للقاضي وعدد القضايا التي يمكنه النظر فيها خلال فترة زمنية محددة، إذ يتم التعامل مع الملفات والمستندات الإلكترونية في المراحل الأولى من التقاضي بطريقة ميسرة وسريعة مقارنة بالنظام الورقي التقليدي، ونتيجة لذلك، يتحقق تحسين في الإنتاجية القضائية، وتطوير في أداء المحاكم، وتقليل للتراكمات في القضايا المعروضة، وهو ما يعكس فاعلية المحكمة الإلكترونية كأداة لإصلاح منظومة العدالة وتحقيق مبدأ السرعة في الفصل مع الحفاظ على جودة الأحكام واستقلال القضاء.

٧- تطوير العمل الإداري داخل المحاكم.

يعد "التقاضي عن بعد" نقلة نوعية في مجال إدارة العدالة، إذ توفر آلياته الأمان والحماية لسجلات المحاكم، بفضل اعتمادها على الأنظمة الرقمية المؤمنة ضد التلاعب أو التغيير، فالبيئة الإلكترونية تتيح إمكانية اكتشاف أي تعديل أو حذف أو تحريف في السجلات فور وقوعه، من خلال استخدام تقنيات التوثيق الرقمي وأنظمة التشفير الحديثة، وهو ما يعزز سلامة السجلات القضائية ويضمن مصداقيتها القانونية، وإضافةً إلى ذلك، فإن سهولة الوصول إلى تلك السجلات واسترجاعها إلكترونياً تسهم في تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية في العمل القضائي[٢٩].

كما تؤدي المحكمة الإلكترونية دوراً محورياً في الاستغناء عن الأرشيف الورقي التقليدي الضخم، إذ يتم تحويل جميع المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية مؤرشفة رقمياً باستخدام وسائط تخزين حديثة مثل الأقراص الممغنطة أو الخوادم السحابية، مع توفير نسخ احتياطية لحماية البيانات من الفقد أو التلف، هذا النظام لا يوفر فقط الحيز المكاني الكبير الذي كانت تشغله الأضابير الورقية، بل يحقق كذلك تنظيماً دقيقاً وسريعاً لعملية حفظ المعلومات واسترجاعها عند الحاجة[٣٠].

نلاحظ مما ما تقدم، أن الاتجاه الفقهي المؤيد لفكرة التقاضي عن بعد قدم جملة من المبررات الموضوعية التي تدعم تفعيل هذا النموذج الحديث في إدارة العدالة، ومن أبرزها الإسهام في تسريع الفصل في الدعاوى، وتسهيل التواصل بين أطراف التقاضي، وتبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف والوقت، وذلك لأن اعتماد الوسائل الإلكترونية في تبادل المستندات والإخطارات والمرافعات يعزز من شفافية الإجراءات القضائية ويحد من الأخطاء البشرية الناتجة عن التعامل الورقي التقليدي.

الفرع الثاني

الاتجاه الفقهي المعارض لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد"

ذهب عدد من الفقهاء إلى معارضة تطبيق نظام "التقاضي عن بُعد"، معتبرين أنه يمثل خروجاً عن الأسلوب التقليدي الذي يقوم على حضور الخصوم ومواجهتهم المباشرة أمام القاضي، إذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن العدالة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التواصل الفعلي الذي يسمح بتقدير مواقف الأطراف وسلوكهم بدقة، كما يُخشى أن يؤثر الاعتماد على الوسائل الرقمية في مبدأ علنية الجلسات وضمان حقوق الدفاع، ويؤكد هذا الاتجاه أن التطور التقني يجب ألا يكون على حساب القواعد الجوهرية للعمل القضائي، لذلك يدعو إلى تطبيق هذه الآلية بحذر وبما لا يمس أسس المحاكمة العادلة[٣١].

وأنصار هذا الاتجاه، استندوا في رأيهم على مجموعة من المبررات، نذكر أهما فيما يلي:

أولاً: "التقاضي عن بعد" يلغي روح القانون:

يقوم هذا الرأي على أن آلية التقاضي عن بعد تفرغ العملية القضائية من مضمونها الإنساني وتقوّض روح القانون التي تقوم على التفاعل المباشر بين القاضي والمتهم، أي تحرم القاضي من استشعار الجوانب الإنسانية والنفسية للأطراف، وهي عناصر جوهرية تساعده في تكوين قناعته واستنباط الحقيقة، كما أن هذا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

النمط يتعارض مع مبدأ حرية اقتناع القاضي، وهو من المبادئ الأصيلة في القوانين الإجرائية الحديثة، إذ يوجب على القاضي أن يصدر حكمه استناداً إلى قناعته الذاتية التي تتشكل من خلال فحص الأدلة وملاحظة تصرفات وسلوك المتقاضين عن قرب، وبما أن القاضي في النظام الإلكتروني يفتقد هذه المعطيات الحسية والمباشرة، فإن قدرته على البحث عن الحقيقة قد تتأثر، ويُحرم من ممارسة سلطته التقديرية الكاملة في تقييم الأدلة والأشخاص، وهو ما يمس جوهر العدالة الجنائية ذاتها(٣٢).

ثانياً: "التقاضي عن بعد" يؤثر بشكل مباشر في مبادئ وضمانات المحاكمة العادلة:

١ – **الإخلال مبدأ علانية المحاكمة:** تُعد علانية المحاكمة من أبرز الضمانات الجوهرية التي تكفل حماية حقوق المتهم في الدعوى القضائية، كما تمثل في الوقت ذاته وسيلة أساسية لضمان نزاهة القضاء وحسن سير العدالة، فهي تُعد أحد المقومات الرئيسة للمحاكمة العادلة، لما تتيحه من رقابة مجتمعية على عمل السلطة القضائية.

والمقصود بمبدأ العلانية لا يقتصر على حضور أطراف الدعوى من متهم ومشتكٍ ومدعٍ أو ممثليهم القانونيين، إذ إن هذا الحضور يُعد أمراً بديهياً حتى في الحالات التي تُقرر فيها المحكمة سرية الجلسات في حالات قانونية معينة، وإنما المقصود الحقيقي بالعلانية هو أن تُعقد جلسات المحكمة في أماكن مفتوحة يمكن لأي فرد من الجمهور حضورها والاطلاع على مجرياتها دون قيود، إلا ما تفرضه مقتضيات النظام العام داخل الجلسة، كما يمتد هذا المفهوم ليشمل تمكين وسائل الإعلام ووسائط النشر المختلفة من تغطية وقائع المحاكمة ونقلها إلى الرأي العام، تحقيقاً لمبدأ الشفافية وتعزيزاً لثقة المجتمع في العدالة(٣٣).

لكن نلاحظ أن أنصار الاتجاه الرافض لاعتماد آلية التقاضي عن بعد، تعتبر أنها آلية تنهك مبدأ العلانية بمعناه الواسع، باعتبار أن جلسات المحاكمة عند بعد تقتصر على حضور أطراف الدعوى وهيئة المحكمة دون غيرهم.

٢ – **الإخلال بمبدأ الشفهية:** يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، بحيث تُتاح لكل طرف فرصة عرض أقواله والرد على ما يقدمه خصمه من دفوع أو أدلة، ومن خلال هذا التفاعل المباشر، يتمكن القاضي من الاستماع إلى الأطراف وملاحظة تصرفاتهم أثناء الجلسة، مما يساعده على تكوين قناعته الوجدانية بصورة دقيقة ومبنية على ما دار علناً أمامه في قاعة المحكمة، وبالتالي(٣٤).

وبالتالي فإن مبدأ الشفهية يُعد من أهم الضمانات التي تكفل عدالة الإجراءات وصحة الأحكام، وهذا ما لا يمكن تصوره أو سريانه بشكله المعتاد في إجراءات التقاضي عن بعد.

٣ – **الإخلال بمبدأ مواجهة الخصوم:** يقوم مبدأ مواجهة الخصوم على ضمان حق كل طرف في الدعوى بالحضور والمشاركة الفعلية في جميع مراحل التحقيق النهائي، بحيث يتمكن كل منهم من سماع المرافعات والاطلاع على أقوال الشهود ومتابعة مجريات الجلسات بصورة مباشرة، ويترتب على هذا المبدأ أن يكون جميع الخصوم متساوين في عرض ما لديهم من أدلة ودفوع، كما يكفل المبدأ لكل خصم الحق في مناقشة الأدلة والقرائن التي يقدمها خصمه، والطعن فيها أو الرد عليها، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص أمام القضاء، ويُعد هذا المبدأ من ركائز المحاكمة العادلة، لأنه يضمن الشفافية ويعزز ثقة الأطراف في نزاهة الإجراءات القضائية وعدالتها(٣٥).

لذلك -ووفقاً لهذا الرأي- فإن اعتماد آلية التقاضي عن بعد، يخل بطبيق هذا المبدأ الأساسي من مبادئ المحاكمة العادلة، على اعتبار أن هذه الآلية تقوم على مجموعة من الإجراءات الإلكترونية التي لا توفر للخصوم المواجهة المباشرة والحضور الشخصي في مراحل الدعوى كافة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

ثالثاً: الخطورة التقنية في آلية "التقاضي عن بعد":

إن اعتماد آلية التقاضي عن بعد من الممكن أن تنطوي على عيوب تقنية خطيرة، قد تؤثر في صحة الإجراءات، أو تغير في أدلة الدعاوى، ولا سيما في ظل انتشار الفيروسات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى إتلاف أو ضياع أو تغيير الوثائق التي تستند إليها المحكمة، فضلاً عن انتشار جرائم القرصنة الإلكترونية التي تخترق الأجهزة الحاسوبية والنظم الإلكترونية وتسرق أو تبدل أو تحذف محتوياتها(٣٦).

وبالتالي فإن تنامي ظاهرة الجرائم الإلكترونية، بات من السهل التلاعب بالإجراءات والأدلة الإلكترونية وتغييرها لصالح أحد أطراف الدعوى الإلكترونية ، ومن هذا المنطلق اعتبر أنصار هذا الاتجاه الفقهي أن آلية التقاضي عن بعد تشكل خطراً على العدالة وتهدد حقوق المتقاضين.

رابعاً: الصعوبات القانونية والتشريعية والتقنية لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد":

اعتبر أنصار الاتجاه الرافض لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد" أن تطبيق هذه الآلية يواجه مجموعة من التحديات القانونية والتشريعية التي تحول دون ترسيخها بشكل فعّال في النظم القضائية، ومن أبرز هذه التحديات غياب التنظيم القانوني الكافي سواء في القوانين الداخلية أو الاتفاقيات الدولية، إذ لا تزال معظم التشريعات تفتقر إلى نصوص واضحة تحدد طبيعة التقاضي عن بعد وإجراءاته ومراحل تنفيذه، إضافة إلى تحديد القوة القانونية للأحكام التي تصدر عبر الوسائط الرقمية وطرق تنفيذها.

كما تُعد جمود القوانين التقليدية من العوائق الرئيسة أمام مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، إذ إن بعض الأنظمة القضائية لا تزال تُفسر القواعد القانونية تفسيراً ضيقاً، بما لا ينسجم مع المعاملات الإلكترونية الحديثة كالكتابة الرقمية والتوقيع الإلكتروني، مما يُعيق إدماج هذه المفاهيم في المنظومة العدلية(٣٧).

إلى جانب ذلك، فإن البعد التقني والمالي يشكل تحدياً إضافياً، حيث يتطلب تطبيق هذا النظام بنية تحتية متقدمة تشمل تجهيز المحاكم بالأنظمة الإلكترونية والمعدات الحديثة وربطها بشبكات آمنة وفعالة، كما تبرز الحاجة إلى تأهيل الكوادر القضائية والإدارية للتعامل مع هذه التكنولوجيا بكفاءة، وهو ما يستلزم برامج تدريبية متخصصة وميزانيات مالية كبيرة، قد تُثقل كاهل المؤسسات القضائية وتؤخر خطوات التحول الرقمي في ميدان العدالة(٣٨).

ومن خلال دراسة ما سبق، نرى ضرورة تأييد الاتجاه الفقهي المؤيد لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد"، على اعتبار أن إيجابيات تطبيق هذه الآلية، أكثر من سلبياتها، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها على تقصير أجل التقاضي وتسريع الإجراءات وتخفيف الأعباء المادية على المتقاضين، فضلاً عن ضرورة مواكبة القطاع القضائي للتطور الحاصل في المجالات كافة.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث، ونتيجة دراسة المفهوم العام لآلية التقاضي عن بعد، ومعرفة الخصائص والمميزات التي جاءت بها، ودراسة الآراء المؤيدة لهذه الآلية والمعارضة لها، تبين لنا أن آلية "التقاضي عن بعد" تسعى إلى تحقيق العدالة بأحدث الأدوات التقنية وبأعلى درجات الكفاءة والسرعة، وتقليل الجهد والوقت على المتقاضين، وتيسير الوصول إلى القضاء في إطار من الشفافية والدقة التقنية.

كما لاحظنا أن إدخال التكنولوجيا في القطاع القضائي ونجاح آلية "التقاضي عن بعد" في الموازنة بين الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة، وخصوصية ومبادئ النظام القضائي، يتطلب تحديث التشريعات، وتطوير بنية تحتية إلكترونية متطورة، بشكل يتلاءم مع طبيعة هذه التقنيات والآليات المستحدثة.

بالإضافة إلى ذلك، توصلنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نذكر منها:

أولاً: النتائج:

ISSN–2536–0027

١ – تبين لنا أن آلية "التقاضي عن بعد" تمثل تطوراً طبيعياً للعمل القضائي في هذا العصر الرقمي، وإن اعتمادها يعزز مبدأ العدالة، ويدعم الثقة الوطنية والدولية في القضاء الوطني، نظراً لما توفره من سهولة وسرعة ودقة في في إجراءات المحاكمة وتقصير أمد التقاضي. بل وتزيزر سبل الرقابة على حسن سير العمل القضائي.

٢ – نجحت آلية "التقاضي عن بعد" في تطوير العمل الإداري داخل النظام القضائي، من خلال التحول من النمط التقليدي الورقي في الاعمال القانونية والقضائية، إلى النمط الرقمي عبر شبكة الإنترنت، إذ تسهم هذه الآلية في الحفاظ على ملفات الدعاوى من الضياع أو التلف، إذ يتم حفظها إلكترونياً في بيئة مؤمنة ومحمية تقنياً، وبذلك، تحقق هذه الآلية تكاملاً بين الكفاءة الإدارية والأمن القانوني للمعلومات، موهذا ما يحقق عدالة أكثر أماناً وتنظيماً واستدامة.

٣ – تبين لنا أن آلية "التقاضي عن بعد" لا تؤدي إلى الإخلال بمبادئ القضاء التقليدي، بل على العكس فإنها آلية قادرة على تعزيز تلك المبادئ، إذا ما تم تطوير التشريعات وإحداث نظم وإجراءات وبنية تحتية قادرة على الارتقاء بالعمل القضائي وجعله مواكباً للتطورات التقنية والتكنولوجية.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة العمل على إحداث إطار قانوني يضبط وينظم آلية "التقاضي عن بعد"، بما يضمن حماية الحقوق القانونية للأطراف، وسلامة الإجراءات، ومصداقية الأحكام الصادرة، بما يحقق كفاءة القضاء وفاعليته في مواجهة تحديات العصر الرقمي.

٢- من أجل إدخال آلية "التقاضي عن بعد" في القضاء الوطني، لا بد من تطوير البنية التحتية القضائية الإلكترونية، من خلال تصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي، ينشأ مواقع إلكترونية خاصة لتقديم الخدمات الإدارية والقضائية، بالاضافة إلى ضرورة تجهيز قاعات محاكمة خاصة، مجهزة بشاشات عرض وخطوط اتصال وحواسيب وشبكات انترنت سريعة.

٣- العمل على تطوير قدرات ومهارات القضاة والمحامين والموظفين العدليين في التعامل مع التقنيات الإلكترونية اللازمة لإحداث آلية "التقاضي عن بعد"، من خلال إخضاعهم لدورات وندوات تدريبية ترفع من خبراتهم وتمكنهم من مواكبة التطور التقني الحاصل في آليات النظام القضائي.

قائمة مصادر ومراجع البحث

أولاً: الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب:

- خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠.
- خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- سيد احمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥.

ISSN–2536–0027

- محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، ٢٠١٠.
- محمد عصام الترساوي ، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٣ .

ثالثاً: الأبحاث والمجلات:

- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢١، الكوفة، العراق، ٢٠١٤.
- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢.
- عضيد عزت حمد المشهداني، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام العاشر، العدد ٤٨، بغداد، ٢٠٢٤.
- نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة ٥، العدد ٤٧، دمشق، ٢٠١٠.

هوامش البحث

(١) سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥، ص ١٣.

(٢) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٦٧.

(٣) سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص ١٤.

(٤) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢١، الكوفة، العراق، ٢٠١٤ ص ١٠٠.

(٥) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠، ص ١١.

(٦) ينظر المادة (١٩ \ ثالثاً) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، والتي نصت على:" التقاضي حقٌ مصونٌ ومكفولٌ للجميع".

(٧) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٢.

(٨) محمد عصام الترساوي ، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٦٦.

(٩) خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٣٢.

(١٠) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٢.

(١١) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة ٥، العدد ٤٧، دمشق، ٢٠١٠، ص ٥٠.

(١٢) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٦٩

(١٣) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١٤) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٥.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

(١٥) خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مرجع سابق، ص ٣٦.
(١٦) سيد احمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠.
(١٧) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٨.
(١٨) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٥١.
(١٩) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٩.
(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٠.
(٢١) سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص١٥.
(٢٢) محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، ٢٠١٠، ص ٢١.
(٢٣) سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص ٢٢ و٢٣.
(٢٤) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٢٥) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٢٦) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ٩٠.
(٢٧) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٢٨) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٥٤.
(٢٩) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٣٠) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١٠٤.
(٣١) عضيد عزت حمد المشهداني، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام العاشر، العدد ٤٨، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٤٩.
(٣٢) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٣٣) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص ١٠٧.
(٣٤) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٣٥) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٨٢.
(٣٦) المرجع نفسه، ص ١٨٤.
(٣٧) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ٩٤.
(٣٨) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٥٧.